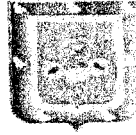


تطوان في 14 أبريل 2010



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية تطوان
الجماعة الحضرية لتطوان
الكتابة الخاصة
رقم: 2010/206/كخ
2987

من: رئيس الجماعة الحضرية لتطوان

إلى

السيد: عمر عزيمان

رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

أكاديمية المملكة المغربية، كلم 11، شارع محمد السادس، ص.ب: 5062

الرباط السويدي

الموضوع: مقترحات حول الجهوية الموسعة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

و بعد، تبعا لما وعدت به خلال مداخلتني أثناء اللقاء المنعقد يومه الخميس 25 مارس 2010 و الذي جمع اللجنة الاستشارية للجهوية مع بعض رؤساء الجماعات الحضرية، يشرفني أن أبعث إليكم بعرض لما نراه أساسيا للمحاور الثلاث التي تم تحديدها خلال اللقاء المذكور.

و تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير و الاحترام و السلام.

رئيس الجماعة الحضرية لتطوان

الرئيس
محمد إدريس

امضاء: محمد إدريس

الكتابة الخاصة
الولاية الحضرية لتطوان • وزارة الداخلية • المملكة المغربية

082/58/10



I/ الممارسة وتجربة المؤسسات الجماعية:

أقدم المغرب في التسعينات على خطوة أساسية في الممارسة الديمقراطية المحلية وبالأخص على المستوى الجهوي وذلك بتقسيم المغرب إلى 16 جهة مع خلق مؤسسات جهوية تمثل بداخلها الجماعات المحلية والإقليمية و الغرف المهنية و ممثلي المأجورين فكيف انعكس ذلك على المستوى المحلي؟

1/ بالنسبة لآثاره على المستوى المحلي فقد سجل أن الجهة شكلت عنصرا مكملا للعمل الجماعي المحلي و ذلك عبر مساهمتها في تنفيذ البرامج المحلية مما كان له انعكاس إيجابي في غالب الأحيان على الجماعة وسكانها نظرا للموارد المالية المتواضعة لدى الجماعات في مواجهة الحاجيات الكبرى للساكنة.

2/ أما تركيبة المجلس فالمتحكم فيها بالأساس الأحزاب السياسية الموكول إليها اختيار المرشحات و المرشحين ذوو الكفاءة و التميز بالتنوع والمصدقية و خدمة الصالح العام و لها إمام بمتطلبات التنمية المحلية وبالمقتضيات القانونية المنظمة للعمل الجماعي. أما عن نمط الاقتراع و المستند على نظام اللائحة بالأغلبية النسبية و وضع عتبة 6% للاحتساب نعتبر أن ذلك يساهم في إفراز نخب محلية وازنة و يعود المواطن على الاختيار البرنامجي الشمولي و يرتبط بالتنمية الشمولية للمدينة. أما عن فرز الرئيس و المكتب فالصيغة الحالية المعمول بها هي الأنسب، مع ضرورة الإشارة إلى أن المعارضة يجب أن يكون لها دور و وظيفة محددة ينص عليها القانون. أما بالنسبة لسمعة المؤسسة الجماعية فالأمر يعود لممارسات الانتخابات و المنتخبين و الذي يجب أن يتصفوا بالأمانة و الصدق و خدمة الصالح العام و أن لا تتخذ الجماعة وسيلة للترقي الاجتماعي و الحرص على الترشيح و خدمة الصالح العام عموما و أن يتصف المنتخب بالمصدقية لأن هي الدافع الأساس لدفع المواطن على المشاركة الفعالة و الوازنة و هي الضمان لحماية الممارسة الديمقراطية من كل التلاعبات.



أما عن الأجواء العامة لعمل مؤسسات المجلس فأود إبداء الملاحظات التالية:
مؤسسة الرئيس: أن يتمتع الرئيس بتفرغ كامل مع إعطائه الإمكانية لجلب فريق معه يساعده في مهامه المشعبة (ديوان و مكلفين بمهام). مع الحرص على منحه تعويض محترم.

مؤسسة المكتب: يجب على أعضائه أن يكونوا متفرغين و تسند لهم مهام محددة من قبل المجلس الجماعي وفقا لمؤهلاتهم.

مؤسسة المجلس: باعتبارها أهم مؤسسة جماعية، فيجب أن توضع رهن إشارة الأعضاء وسائل العمل و إلزامية حضورهم أشغال اللجان و الدورات.
أما عن الصعوبات التي تعيق عمل المؤسسات الثلاث بشكل عام فهي بروز بعض النزاعات الشخصية و الذاتية و التي تساهم في عملية تعطيل المؤسسات.

II/ العلاقة ما بين الجماعة و الأطراف الأخرى:

1/ إن علاقة الجماعة المحلية مع المجالس الإقليمية و الجهوية تتسم بالنتافر و ليس بالتكامل باعتبار أن عدم تخصيص مجالات التدخل بدقة يفضي، ضف إلى ذلك، بروز بعض النزوعات السياسية و التي لا تخدم الرؤية الشمولية للتنمية محليا و إقليميا و جهويا.

2/ أما عن علاقة الجماعة بالسلطة فهي محكومة بالقانون و لكنها تتصف بالانتقائية في التعامل مع الجماعات- تيسير للبعض و عرقلة للبعض الآخر- لذا المطلوب التخفيف من سلطة الوصاية الإدارية على الجماعات شكلا و أن تصبح الوصاية بعدية.

3/ أما عن علاقة الجماعة بالوكالة الحضرية فهي جوهرية، حيث كان المأمول من إحداث الوكالات هي مساعدة الجماعات في تدبير معقلن لقطاع التعمير و توفير الوثائق اللازمة لذلك، و لكن ما لاحظناه هو تأخرها في إنجاز وثائق التعمير الضرورية بما يفتح المجال للبناء غير المرخص...



4/ أما عن علاقة الجماعة بمندوبي الوزارات فنجد أن هناك مفارقة صارخة باعتبار أن كل وزارة تعمل في جزيرة معزولة بالإضافة إلى طغيان المركزية على عمل الوزارات.

لذا نقترح أن تكون المؤسسة الجماعية شريكا أساسيا ووازنا في كل البرامج المحلية التي تقترحها الوزارات و أن يتم اعتماد اللامركزية في عمل الوزارات. و أن تعطى صلاحيات للجماعات في تدبير قضايا محلية تهم التعليم و الصحة و الشباب و الثقافة...

III/ نعتبر أن الجهوية المتقدمة المرتقبة ستشكل منعطفا حاسما في مسار الدولة المغربية و منعطفا أساسيا في الممارسة الديمقراطية و لذا نقترح ما يلي:

1. أن يتم انتخاب المجالس الجهوية بشكل مباشر.
2. أن يعاد النظر في التقسيم الجهوي.
3. أن يصبح رئيس الجهة أمرا بالصرف.
4. أن تحدد بالدقة التدخلات الجهوية لخدمة التنمية.
5. أن توضع برامج التنمية بشكل تكاملي و تضامني.
6. أن لا تتداخل الاختصاصات.
7. أن تبتعد التدخلات الجهوية عن ممارسة السياسة.
8. أن تمنح للجهات الإمكانيات المالية الضرورية: ضرورة مراجعة شمولية لما هو قائم الآن.